بعد جريمة جسر الأئمة

رسالة مفتوحة إلى رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش

كاظم حبيب

السيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج ووكر بوش المحترم

تحية طيبة وبعد،

اليوم وقعت مجزرة جديدة مريعة في بغداد راح ضحيتها أكثر من ألف شخص من الناس الأبرياء من نساء ورجال وأطفال، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى. وفي السنتين الماضيتين ذهب عشرات الألوف من العراقيات والعراقيين ضحايا الإرهاب الدموي من عمليات انتحارية وسيارات مفخخة وصواريخ وقنابل لقصف عشوائي، إضافة إلى قتل ١٨٠٠ جندي أمريكي وعدد غير قليل من بقية القوات الأجنبية الموجودة في العراق. ومن المحتمل أن تذهب ضحايا أخرى على الطريق الذي بدأتموه منذ ما يقرب من ثلاثين شهراً.

من حقكم المطلق أن تعملوا بكل جد وجهد من أجل إبعاد شبح الإرهاب الدولي الدموي عن بلادكم، وأن تتخذوا السبل الكفيلة بحرمان الإرهابيين من إمكانية الاقتراب من حدود الولايات المتحدة. ولا أجد مبرراً بأي حال لمعارضة هذه الجهود، بل هي سليمة لكي تمنعوا تعرض حياة مواطنات ومواطنين أمريكيين إلى جريمة بشعة جديدة كما حصل في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ حين حصدت تلك الجرائم البشعة حياة ما يقرب من ٢٨٤٠ إنساناً أميركياً. ولكن من حق شعبنا العراقي، بكل مكوناته القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية أيضاً، أن يعيش بأمن وسلام واطمئنان بعيداً عن جرائم الإرهاب اليومي التي أصبحت حالة اعتيادية يومية. وأخطر ما في القضية هو أن يعتاد الإنسان العراقي على اقتراب الموت منه ومن عائلته وبني وطنه في كل لحظة، إذ أن لذلك عواقب وخيمة لا تخفى عليكم. وسؤالي أليكم هو: هل عندما فكرتم وعملتم على إبعاد خطر النشاط الإرهابي والإرهابيين عن بلادكم وشعبكم، فكرتم أيضاً بأن لا ينتقل هذا الإرهاب إلى العراق، أم أنكم عملتم حقاً على نقل الإرهاب من بلدكم إلى بلدنا ومن شعبكم إلى شعبنا، إذ أن ما جاء في خطاباتكم الأخيرة ما يؤكد حقنا في توجيه هذا السؤال؟ وهل في هذه الوجهة من النشاط المناهض للإرهاب أي حكمة وحصافة ومساواة في النظر إلى الإنسان الأمريكي والإنسان العراقي على المستويين السياسي والأخلاقي، أم أن قيمة وحياة الإنسان العراقي لا تساوي عندكم إلا جزءاً ضئيلاً جداً جداً من قيمة وحياة الإنسان الأمريكي؟ إن تصريحاتكم الأخيرة تكشف عن لعبة ليست إنسانية ولا مقبولة وتلحق أضراراً فادحة بواقع العراق الراهن ومستقبله.

كما تريدون الخير والسعادة والاستقرار لشعبكم وأنتم في أعلى منصب حكومي لأكبر دولة رأسمالية صناعية متقدمة في العالم، وأكبر دولة مالكة للأسلحة الأكثر حداثة وتطوراً وتدميراً وأكثر دولة تمتلك التقنيات الأكثر حداثة في العالم كله، وأكبر جيش في العالم بأساطيله البحرية والجوية الحديثة جداً، أريد الخير والسعادة والاستقرار لشعبي أيضاً، أنا المواطن العراقي الذي لا يملك من حياة الدنيا إلا حبه للإنسان عموماً والعراقي بشكل ملموس. وإذ أنتم تمتلكون كل شيء لتغيير الكثير، فأنا لا أملك كل شيء وعاجز عن تحقيق ما أنتم قادرون على تحقيقه ليس في جلب الخير وإبعاد الشر عن شعبكم فحسب، بل نقل الشر والضرر إلى شعبي وبلادي المستباحة بالإرهاب. أنا أريد أن يبتعد الشر والسوء والعدوان عن وجه الأرض كلها.

دعوني أشرح ما أريد إيصاله لكم:

لا أنوي خوض حوار حول الحرب التي شنت ضد النظام الاستبدادي العنصري والطائفي في العراق، فهي قد أصبحت من الماضي وسقط الدكتاتور الأهوج. ولكن أود أن أسألكم الآتي: هل يعقل أن الدولة الأعظم في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، تدخل حرباً مع النظام العراقي المستبد والعنصري والعدواني الشرس دون أن تأخذ العدة الكافية وتضع في اعتبارها كل الاحتمالات لفترة ما بعد سقوط النظام؟ هل بالإمكان تصور ما جرى في العراق بوجود قوات الاحتلال الأمريكية، وفق رغبتكم وقرار مجلس الأمن الدولي الذي اعتبر العراق تحت الاحتلال الأمريكي والبريطاني، من سلب ونهب وتدمير للبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية وأجهزة الدولة ومؤسساتها من قبل الرعاع وأتباع النظام السابق وقوى الشر في العراق، أو تلك الطريقة البائسة التي عولجت بها قضية الجيش وأجهزة الشرطة والأمن وما إلى ذلك، أو طريقة التعامل السلبية والسيئة مع قوى المعارضة الديمقراطية العراقية، وكذلك في الموقف من التقسيم الطائفي السياسي للسلطة في العراق التي أججت الطائفية إلى الأبعاد الراهنة، مجرد صدفة أو خطأ فادحاً ارتكبته الإدارة الأمريكية دون قصد؟ وهل يمكن تصور أن الولايات المتحدة تقوم بخوض حرب ضد نظام صدام حسين دون تأمين مستلزمات مواجهة كل الاحتمالات في أعقاب سقوط النظام لتدارك عواقب ذلك؟ يصعب عليّ وعلى كل إنسان عاقل تصور أن ما جرى ويجري في العراق كله صدفة بصدفة، وأن الناس في الولايات المتحدة سذج لا يفقهون السياسة وليس لديهم الدراسات بهذا الصدد، وأن ليس للولايات المتحدة أجندة خاصة كانت تعرف ما سوف يقع في العراق وقبلت به لأنه يجري بعيداً عن حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

هل يعقل أن بلداً كالعراق يمكن أن يتحرك فيه الإرهابيون المنفلتون من عقالهم، في حين تقف القوات الأجنبية، وعلى رأسها القوات الأمريكية، عاجزة عن التصدي لقوى الإرهاب وتدمير بنيتها التحتية ووضع اليد عليها وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد؟ هل يعقل أن يقتل يومياً في العراق هذا العدد الكبير من الناس الأبرياء والدولة لا تستطيع إيقاف طاحونة القتل المتواصلة؟ أنا عاجز عن فهم هذه المعضلة.

ولكن إذا ما غصت في تحليل الظاهرة علمياً وواقعياً واستناداً إلى مجرى الأحداث والنتائج فسأخرج باستنتاجات أنتم أدرى بها ومعاهدكم تعرفها جيداً! ولكن دعوني أطرح القضية بصيغة أخرى.

إن من حقي ومن حق كثرة من بنات وأبناء شعب العراق أن يطرحوا السؤال التالي:

هل تمارس الولايات المتحدة مخططاً يرمي إلى مواصلة سحب المزيد من الإرهابيين من أنحاء العالم العربي والإسلامي إلى العراق لشن الحرب ضدهم وتصفيتهم على أرض العراق بعيداً عن حدود الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل هذا يعني أن الولايات المتحدة تريد استمرار تدفق الإرهابيين عبر الحدود العراقية للبدء بتنظيم وتنفيذ عمليات انتحارية دموية ضد المجتمع العراقي، بأمل أن تقوم قواتكم والقوات العراقية بتوجيه ضربات للقوى الإرهابية المتسللة عبر الحدود؟ وإذا كان هذا صحيحاً لِمَ لا تحاولون وضع حد للقائمين بالعمليات حالياً من خلال مخطط يعرف جيداً أساليب عمل الإرهابيين ويحاول أن يسبق نشاطاتهم بخطوة إلى الأمام، وليس بخطوة نحو الوراء كما يجري الآن!

ومما يزيد من حيرة الناس وشكوكهم متابعتهم اليومية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي لا تزال تصدر الإرهاب إلى العراق عبر الحدود، إذ أنها لم تتخذ حتى الآن الخطوات الكفيلة بمنع حصول ذلك، أو اتخاذ إجراءات ضد الدول التي تمارس دعم الإرهابيين، كما هو الحال مع سوريا وإيران والأردن على سبيل المثال لا الحصر.

من يستمع إلى القوى السياسية النشطة حالياً في دول الجوار العراقي، سواء أكانت قوى عراقية أم سورية أم فلسطينية أم لبنانية، وسواء أكانت شعبية أم رسمية، وتلك الداعمة للإرهاب بحجة دعم المقاومة ضد الاحتلال، ومن يقرأ الصحافة الناطقة باسمها التي تواصل تأجيج الضغينة والكراهية والحقد الأسود، ، وتدعم، سياسياً ومادياً وبالأفراد والسلاح، جيوب الإرهاب المنتشرة في مناطق قريبة من الحدود العراقية يدرك أنها لم تعد تعير وزناً وانتباهاً للضغوط الأمريكية لأنها تعرف أنها ليست جادة ولا حقيقية، بل هي مجرد تهديد للاستهلاك المحلي. وهو الأمر الذي من شأنه أن تترتب عليه عواقب خطرة تساعد على تفاقم تدخلها في شؤون العراق الداخلية، كما يمكن أن يجر موقفها هذا المزيد من الدول العربية إليه.

أجد نفسي مضطراً، لأنكم أنتم الذين تتصرفون بشؤون العراق وليس حكومته الراهنة، أن أتوجه بما يلي:

•أدعوكم أيها السيد رئيس الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بخططكم الراهنة في العراق وتغييرها، إذ ليس من صالح العراق جعل أرضه ساحة أساسية لشن الحرب ضد الإرهاب العالمي، كما أن هذه الخطط لن تجلب الأمن والخير والاستقرار لشعب العراق.

•أدعوكم إلى مد يد التعاون إلى جميع الدول الأوروبية وغيرها لكي تساهم في التصدي إلى الإرهاب الجاري في العراق بمختلف السبل المتوفرة وإلى المشاركة في إعادة بناء العراق والتنمية وتقليص البطالة المنتشرة.

•أدعوكم إلى التعاون الأمني مع قوى الأمن الأوروبية وغيرها للتعاون في الكشف عن أوكار الإرهابيين في العراق، إذ بغير ذلك لن تتوصلوا إلى نتيجة بطيبة، إذ أني أشك طبيعة أجندتكم المطروحة حالياً التي تمس مصالح العراق بشكل مباشر.

•أدعوكم إلى إيقاف عمليات الفساد المالي التي تمارسها الشركات الأمريكية في العراق بحيث أصبحت رائحتها تزكم الأنوف وتثير المزيد من المشكلات.

•أدعوكم إلى احترام الإنسان العراقي من خلال الطريقة التي تتصرف بها قواتكم العسكرية والمدنية مع الناس في بلادي.

•أدعوكم إلى الكف عن استخدام الطائفية كورقة للمساومات وتوزيع الحصص، إذ أن عواقبها وخيمة على الشعب العراقي، وهو الباقي على هذه الأرض وأنتم راحلون قطعاً.

•أدعوكم إلى العمل مع القوات العراقية والمجتمع العراقي جدياً للخلاص من الإرهاب وليس إلى سحب الإرهابيين إلى داخل العراق وشن الحرب ضدهم فيه.

وبدون ذلك لن تستطيعوا الادعاء بأنكم جئتم إلى العراق لجعله نموذجاً للحرية والديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان وحق المرأة في المساواة التامة بالرجل. وسوف يتواصل الهم العراقي وهمكم في آن واحد. مع التحية والتقدير.

٢٠٠٥/٨/٣١

دستور المنتصر أم دستور الشعب؟ (٣٠١)

د. عصام الخفاجي

فجعت، ولم أفاجأ، حين اطّلعت للمرة الأولى على ما قيل إنه مسودة الدستور التي نشرت في جريدة "الصباح" المقرّبة للأوساط الحكومية.

قبل أن أتناول ما يعرفه جميع المتابعين من نقاشات السياسيين وصراعاتهم، لا بد من التعبير عن الفجيعة بـ "قانونيينا وخبرائنا الدستوريين" الذين سيذكر لهم التأريخ أنهم نجحوا في صياغة نص يندر أن ينافسه نص دستوري آخر في الضحالة والجهل بمعنى الدستور. فيالفجيعة ملايين العراقيين، ويالفجيعة العلامة السنهوري، أبي الفقه الدستوري المعاصر الذي تتلمذ أبي عليه في كلية الحقوق العراقية عام ١٩٣٨،

لكنني لم أفاجأ!

والسبب، بصراحة شديدة، يكمن في معرفتي بعدد من الزملاء القانونيين في اللجنة ممن جمعتني ظروف مختلفة بهم، فزادتني تشاؤما بالانحطاط الذي شهدته الحياة العلمية والثقافية والتعليمية في ظل نظام التعتيم الشامل المقبور. زميل من هؤلاء كان يطلعني على مقترحاته "القانونية" لما بعد سقوط نظام صدام، ولم يكن يسعفه ذكاؤه (المحدود) في إخفاء لهفته لأن يكون وزيرا، فما كان يعرف الفرق بين المرسوم والقانون، أو بين اختصاصات البرلمان وبين اختصاصات الوزير والسلطة التنفيذية! وزميل قانوني ثان (يسمّي نفسه في زمن الجهل والانحطاط الشاملين "فقيها") يحمل شهادة جامعية أولية (لكنه دكتور!!! من بلد اشتراكي سابق، ونعرف كيف كانت الشهادات تمنح فيه ومستوى تعليمه القانوني)، لم يكن يعرف الفرق بين محكمة العدل الدولية ومحكمة جرائم الحرب!

فهل نعجب إذ نجد نصا لا يميز بين القريب والبعيد، بين السياسي والقانوني، بين انتماء لعراقٍ وبين كره مشروع لنظام حكم العراق وشوّه تركيبته وثقافته. هل أدرك المشرع العراقي الذي وضع الشعب ثقته به، أو يدرك، أن الدستور وثيقة تتجاوز الأجيال، تعيش إن كان لها أن تعيش، لأنها تعبر عن أسس العلاقة/العقد بين الدولة ومواطنيها؟ فما علاقة الدستور/الوثيقة التي ينتظم المجتمع في علاقات على أساسها لأجيال، وربما لقرون من الزمن، بعبارات انتقامية وضعت في فترة زمنية محددة؟

هل يريد واضعو الدستور أن يقدسوا البعث وصدام حين يوردون اسمه في الوثيقة التي ستعيش معنا قرونا؟ أم هو قصر النظر السياسي الذي صاحب سياسيينا قبل وبعد سقوط نظام الطاغية؟ هل هي الرغبة في إنهاء الطغيان بكل أشكاله والإستئثار بالسلطة بكل أشكالها، والفساد بكل أشكاله، أم هي الرغبة في أن يستمتع أولادي بما استمتع به الفاسدان قصي وعدي؟ وأن تتاح لي الصلاحيات التي أتيحت لصدام، مع فارق أنني حاكم جيد؟

باختصار، قرأت نصا ينتقل من القضاء إلى السياسة، ويعبر عن حب واضعه لهذه الآيديولوجية أو تلك، لكنني لم أقرأ مسودة لدستور ينظم العلاقة بين المواطن، أيا يكن، وبين المؤسسات، وفيما بين المؤسسات، ولم أر كثيرا من النصوص التي يمكن للمواطن والمواطنة أن يروا فيها حقوقهم وواجباتهم من دون أن يسألوا أنفسهم أولا: هل أنا رجل أم امرأة؟ هل أنا شيعي أم سني؟ هل أنا عربي أم كردي أم تركماني؟ هل أنا مسلم أم أيزيدي أم مسيحي أم صابئي؟ ليتعرفوا من بعد إن كان النص ينطبق عليهم أم لا، الأمر الذي لا يجعل من هذه الوثيقة مسودة لدستور، بل هي في أحسن الأحوال عقد توزيع للمغانم، بين من طرحوا أنفسهم ممثلين لطوائف منتصرة (واستخدم الطائفة هنا بمعنى أوسع من معناها الديني).

ولكن دعونا لا نلقي اللوم على قانونيين جهلة فحسب. إذ لا يختلف إثنان على أن وثائق سياسية . قانونية مفصلية كالدساتير، أو ما يماثلها مما ترسمه الدول لنفسها من عقود تعبر عن لحظات انعطاف تأريخي كالتي يمر بها العراق اليوم ترسمها موازين القوى السياسية، ودقة كل طرف سياسي في التعرف على حجمه وثقله، والطريقة التي يساوم بها للحصول على مكاسب تتناسب مع ما يعتقد أنها تعكس ثقله السياسي. وعليه، فإن النقاش لا يدور حول النص القانوني، بل حول الطرق التي يصوغ القانونيون بواسطتها رغبات سياسييهم.

فدعونا ننظر إلى بعضٍ من العقد السياسية التي يواجهها مشرعونا، وكيفية معالجتهم لها.

هوية العراق: خرافة الكيان المصطنع

على عكس التصورات المسبقة التي أخذت طريقها إلى الصحافة والخطاب السياسي، ومن ثم إلى الوعي اليومي، من دون تدقيق علمي، لا يمثل العراق حالة استثنائية من حيث تنوعه القومي والطائفي والديني. فهو ليس أكثر تنوعا من جاراته إيران وسوريا وتركيا. وهو بالتأكيد أقل تنوعا من أمم لم يعد ثمة من يشكك في كونها كذلك، أية أمم حتى وإن ضمت شعوبا مختلفة، مثل الهند وسويسرا وكندا وبلجيكا.

من جهة أخرى، يبين التأريخ المعاصر أن التماثل اللغوي، أو العرقي، أو الديني، أو الطائفي، لا يقدم، بحد ذاته، ضمانة لوحدة دولة ما أو استمراريتها. فالصوماليون، وفقا لعلماء الأثنوغرافيا (الأجناس)، يعدون من بين أكثر الشعوب تجانسا قوميا ودينيا، لكننا نعرف المآل الذي وصل إليه هذا الشعب، لعدم توافر الشروط التأريخية الضرورية لديه لقيام الدولة الحديثة.

أزمة الدولة العراقية، إذن، لا تكمن في تنوع التكوين الإجتماعي العراقي، ولا تكمن كذلك فيما بات شائعا من أن الدولة العراقية الحديثة نشأت عبر تأثيرات سياسية خارجية، أو أنها دولة حديثة التكوين. فعمر العراق الحديث لا يقل عن عمر دول راسخة مثل هنغاريا، ويزيد بثلاثين عاما على عمر الباكستان، وبنصف قرن على بنغلادش.

كما أن دولا كثيرة في العالم، بما في ذلك دول أوربية غربية، لم تنشأ إلا بعد أن تفاعلت عوامل دولية مع العوامل الداخلية في إخراجها إلى الوجود.

إذن، وبعيدا عن التنظير الأكاديمي، بوسعنا القول أن أزمة الدولة العراقية الحديثة هي أزمة بنيوية سياسية، نشأت مع نشوء هذه الدولة. ومع صعود نظام البعث، تفاقمت هذه الأزمة، واتخذت أبعادا تدميرية للمكونات المفترضة لهذه الدولة، وتحديدا للشعب الكردي، فضلا عن الأبعاد التهميشية للعرب الشيعة والتركمان، ولكل من لا ينصهر في مشروع كان محكوما عليه بالانهيار، لأنه يقوم على الإقصاء المتصاعد حتى للعرب السنّة من المنحدرين من أصول حضرية (أبناء الموصل وبغداد والبصرة) وصولا إلى الحملات العسكرية الدموية ضد مدينة الرمادي عام ١٩٩٥، والقمع الوحشي لمحاولات التغيير من بين أبناء تكريت نفسها عام ١٩٩٦،

إن كان الأمر هكذا، فإن النظام البعثي لم يكن مجرد سلطة طائفية، أو قومية متطرفة، بل هو نظام أكثر تعقيدا من هذا بكثير. إنه نظام ينتمي إلى الفصيلة النازية التي استعانت بالمتعاونين اليهود في الوقت الذي كانت تبيد فيه اليهود. وهكذا كان للنظام البعثي، في ممارساته الإبادية للشعب الكردي، والإقصائية للشيعة العرب والفيليين الكرد والتركمان، أنصاره من الجحوش الكرد والشيعة والفيليين والكلدو .آشوريين.

ولهذا السبب بالذات، لم يعد ممكنا، ولا مقبولا من الغالبية العظمى من الشعب العراقي، عربا أو كردا، أو غيرهم أن يكون الحل للأزمة العراقية مماثلا للحل اللبناني (إن كانت الصيغة اللبنانية تستحق أن تسمى حلا). تجلى هذا الإعتراض العفوي في أن الغالبية من الشيعة الذين تعرضوا للقمع الشديد في ظل نظام البعث، لم يكونوا سعيدين بالصيغة التركيبية لمجلس الحكم، برغم حصول الشيعة على أغلبية المقاعد فيه. كما تجلى ذلك في انتشار صور عبد الكريم قاسم (السني) بين غير المتدينين، كأنهم يقولون أننا نبحث عن حاكم يحقق العدالة بغض النظر عن طائفته أو قوميته (أتمنى أن يكون هذا درسا أمام عيني المام جلال!). ولولا الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها القوى العراقية التي تسلمت الحكم إثر سقوط نظام البعث، ولولا الخطايا التي ارتكبتها قوات الإحتلال، فلعلنا كنا سنرى إصطفافا شديد الإختلاف للقوى المؤيدة والمعارضة للتحول الديمقراطي في العراق اليوم.

إن كان ما تم تثبيته أعلاه صحيحا، فهذا يعني أن أمام العراقيين، غير الكرد بوجه خاص، فرصة تأريخية لتصحيح الجرم الذي تم باسمهم وباسم قوميتهم والدفاع المزعوم عنها تجاه أشقائهم. والخطوة الشجاعة الأولى التي ينتظرها هؤلاء الأشقاء (وهم لن يبقوا أشقاء إن جرى الإصرار على إغماض العيون!) هو أن ندخل تأريخنا الجديد . تأريخ جمهورية العراق الديمقراطية الإتحادية المبتدئ عام ٢٠٠٣، والمتكرس عام ٢٠٠٥، بقناعة لا لبس فيها مفادها أن ثمة شعبا (أو شعبين إذا شئنا الدقة، أقصد الكرد من جهة والآشوريين/الكلدان من جهة أخرى) لهما لغة وتأريخ وجغرافية متميزة عاشا على أرضهما، وأؤكد على تعبير "أرضهما"، قبل وصول العرب إلى العراق بمئات السنين.

فهل نريد لهذه الشعوب أن تكفر بالإسلام؟ أيزيديون، ونساطرة مسيحيون، وكاثوليك، ويهود، تركمان وعرب وآشوريون، وكنسبة أعظم سكانيا، بالطبع، الشعب الكردي، بعضهم رحب بالإسلام حاميا له من امبراطوريات تقمعه، وآخرون اعتنقوا الإسلام طوعا.

فما هدف كل ما تقدم؟

يقوي الوحدة العراقية، ولا يضعفها قط، أن يبادر العربي قبل الكردي إلى تبني: مقترح المادة الثالثة من الدستور:

العراق جمهورية اتحادية ديمقراطية تقوم على الإتحاد الإختياري بين شعبين متكافئين ومتساويين في الحقوق والواجبات أمام السلطة الأتحادية هما الشعب العربي والشعب الكردي. ويضمن الدستور كامل الحقوق القومية والثقافية للقوميات والطوائف الأخرى المكونة للأمة العراقية.

نعم، أمة عراقية: الهند أمة/ والعراق، إن فك ارتباطه من بعد وهمي اسمه الأمة العربية . وأظن أن الكثير من العراقيين المتنورين يدركون هذا الآن . أمة تضم شعبين رئيسين، إلى جانب شعوب أخرى (الدستور الهندي يعترف بأي لغة يتكلم بها ١٠٠ شخص كلغة رسمية!).

وأسارع إلى تطمين أبناء أمتي العراقية من القوميين العرب، قبل أن أتعرض لاتهامات بالشعوبية والقطرية والإنعزالية وغيرها من القوالب التي يحفل بها قاموس الهجاء الأجوف الذي قاد منطقتنا إلى الدرك الذي نقبع فيه اليوم، بالقول أن انتماء الأمة العراقية إلى مشرق متعدد القوميات والأديان، وإن غلبت عليه الهوية الثقافية الإسلامية، أمر يفرضه المنطق والجغرافيا والتاريخ ولايقرره السياسي الذي جل ما يستطيع فعله هو أن يغمض عينيه عن البداهة باسم القومية العربية، أو الإسلام أو حتى الأممية والعولمة، فيهرب من توثيق العلاقة مع إيران وتركيا إلى أخوة العروبة في جيبوتي وموريتانيا، وأخوة الإسلام في ماليزيا وإندونيسيا.

الإنتماء يعني ببساطة، أن حدثا في المغرب لايترك تأثيرا عليّ وعلى بلدي مثل حدث في سوريا أو السعودية أو أي من البلدان المجاورة الأخرى، ولسنا بحاجة إلى سوق الأمثلة المعقدة. إنظروا إلى آثار الثورة الإيرانية على العراق وقارنوها بآثار الحرب الأهلية الجزائرية عليه. والإنتماء يعني تشاركا في الهويات: شعب كردي في بلدان متجاورة، كلدان وآشوريون وأرمن وشركس في العراق وسوريا ولبنان والأردن، عرب في إيران وتركيا فضلا عن البلدان العربية. والهوية تعني طرز غناء وموسيقى ومطبخ متشابهة. وهي تعني طقوسا في ممارسة الإحتفالات والعبادات متشابهة. وعليه، خذوا هذه التركيبة المتكاملة كلها ولننظر إن كان التشارك في لغة واحدة، وهي ليست واحدة إذ يعرف كل مشرقي أي مهزلة تنطوي عليها محاولة التفاهم بالدارجة مع جزائري أو مغربي، يعوض عن التشارك في صفات تشكل هي الهوية. ولمن يود تحدي هذه البداهة، من العرب والأكراد على حد سواء، أقول لو كانت اللغة أساسا كافيا لتوحيد الشعوب لما ثار الشعب الأمريكي على بريطانيا طالبا الإستقلال عنها، ولما كانت هناك أمة كندية واسترالية وبريطانية وأمريكية وكلها تتحدث اللغة نفسها، ولما كانت هناك أمة ألمانية وأخرى نمساوية وكلاهما يتحدثان الألمانية ولاختارت الأمة السويسرية التشرذم والتوزع على فرنسا وإيطاليا وألمانيا.

وأعاود تطمين القوميين العرب والأكراد بالقول إن إجماعا عراقيا على تحديد هذه الهوية للعراق هو أمثل طريق لمستقبل مسالم ومزدهر يطمئن جيراننا من أن أي تغيير في الهوية الدستورية للعراق لن يحدث من دون إجماع وطني عراقي وتوافق إقليمي. على العراقي أن يدرك أنه لا يقدم تنازلا لأحد، بل هو يعترف متأخرا، بواقع وجود شعوب وأمم مجاورة لها مطامح وحقوق لا تقل مشروعية عن حقوقه. ومن النفاق بمكان أن نستنكر الإستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية فيما نسمي الإستيطان الإجباري المنظم والمنهجي في كردستان على أنقاض بيوت الأكراد والتركمان، تنقلا مشروعا بين أبناء البلد الواحد. فلن يكون البلد واحدا حين تقهر فيه قومية، أو طائفة، أو دين مهما صغر حجمها أو قل عددها. ولا يحاول أحد إرهابنا باستنكار مقارنة العربي بالصهيوني لأن الممارسة العنصرية واحدة سواء تم ارتكابها باسم العروبة أو الإسلام او شعب الله المختار أو القومية الألمانية أو الإشتراكية.

إذن لتكن المادة الخلافية حول هوية العراق كما يلي:

جمهورية العراق الإتحادية جزء من منطقة المشرق، ترتبط وإياه بروابط الأخوة القومية بين العرب والأكراد والتركمان والكلدوآشوريين المنتشرين عبر بلدانه، كما تربطها به روابط الجوار والتأريخ والدين التي تعطي العراق موقعه المتميز ضمن العالمين العربي والإسلامي.